



الموضوع: بشأن اعتماد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد

تلقينا خطاب اتحاد الغرف السعودية رقم ٤٥٥١٦١٢٤/٤٥٥١٦١٢٤ وتاريخ ٢٨/٧/١٤٤٦ هـ المشار فيه إلى أن الاتحاد تلقى خطاب الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين رقم (٢٣٠) وتاريخ ١٤٤٦/٧/١٥ هـ والمشار فيه إلى أن الهيئة ممثلة بمجلس معايير المحاسبة قد اعتمدت المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٩) للتطبيق في المملكة والطبق الاصحاحات الإضافية المنصوص عليها في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي في المملكة عند تطبيق ذلك المعيار، علما بأن تطبيق المعيار "اختياري" فقد تختار المنشأة التابعة تطبيق ذلك المعيار أو تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة متضمنة متطلبات الإفصاح فيها، وقد تقوم بتطبيقه خلال فترة معينة وتراجع عن تطبيقه في فترات مستقبلية وفقاً لضوابط حددها المعيار، ويهدف هذا المعيار بشكل رئيسى إلى تسهيل آليات وأنظمة إعداد القوائم المالية وتخفيض تكلفتها على الشركات التابعة غير الخاضعة لمساءلة العامة عندما تعد قوائمها المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي بنسختها الكاملة، وذلك من خلال إحلال متطلبات الإفصاح في هذا المعيار محل متطلبات الإفصاح في المعايير الدولية بنسختها الكاملة، ويقدم هذا المعيار مستوى منخفضاً من الاصحاحات (بالمقارنة مع الاصحاحات المطلوبة في النسخة الكاملة من المعايير الدولية)، وبشكل مشابه إلى حد ما لالاصحاحات المطلوبة في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولا يتضمن المعيار أي متطلبات تتعلق بالإثبات أو القياس أو العرض. ويشرط المعيار لتطبيق متطلباته أن تكون المنشأة الأم (الوسطية أو النهائية معدة لقوائمها المالية ذات الغرض العام وفقاً للنسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي، ويمكن الاطلاع على المعيار المشار إليه أعلاه، من خلال الرمز أدناه.

عليه نأمل التكرم بالاطلاع.

ونفضلوا بقبول أطيب تحياتي وأحترامي.



رقم القيد: (٢٥-١٤٥٧-٥)

**الأمين العام المكلف**

**عيسى بن علي الشقفي**

**نحو اقتصاد مزدهر**  
TOWARDS A PROSPEROUS ECONOMY